

2-2 مارس 2016

323

من وزير المالية  
إلى

السيد الرئيس المدير العام لشركة «  
»

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014

المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 16 مارس 2016

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه توضيحات حول تبعات الزيادات في أجور القطاع الخاص بعنوان سنة 2015 على العملة الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5.000 دينار، يشرفني إعلامكم أنه لتفادي التداعيات السلبية للزيادات في الأجور على الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5.000 دينار، تم الاتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل على إخضاع الجزء من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 5000 دينار من جراء إدماج جزء من الزيادات العامة في الأجور لسنة 2015 في الأجور الأساسية إلى الضريبة حسب النسبة المطبقة على شريحة الدخل التي تفوق 5000 دينار أي نسبة 20%.

مع العلم أنّ هذا الإجراء سيطبق فقط على الأشخاص الذين لم يكن أجورهم خاضعاً للضريبة قبل إقرار الزيادة في الأجور لسنة 2015.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات  
والتشريعات المالية

الإمضاء : حبيبة جراه اللواتي